

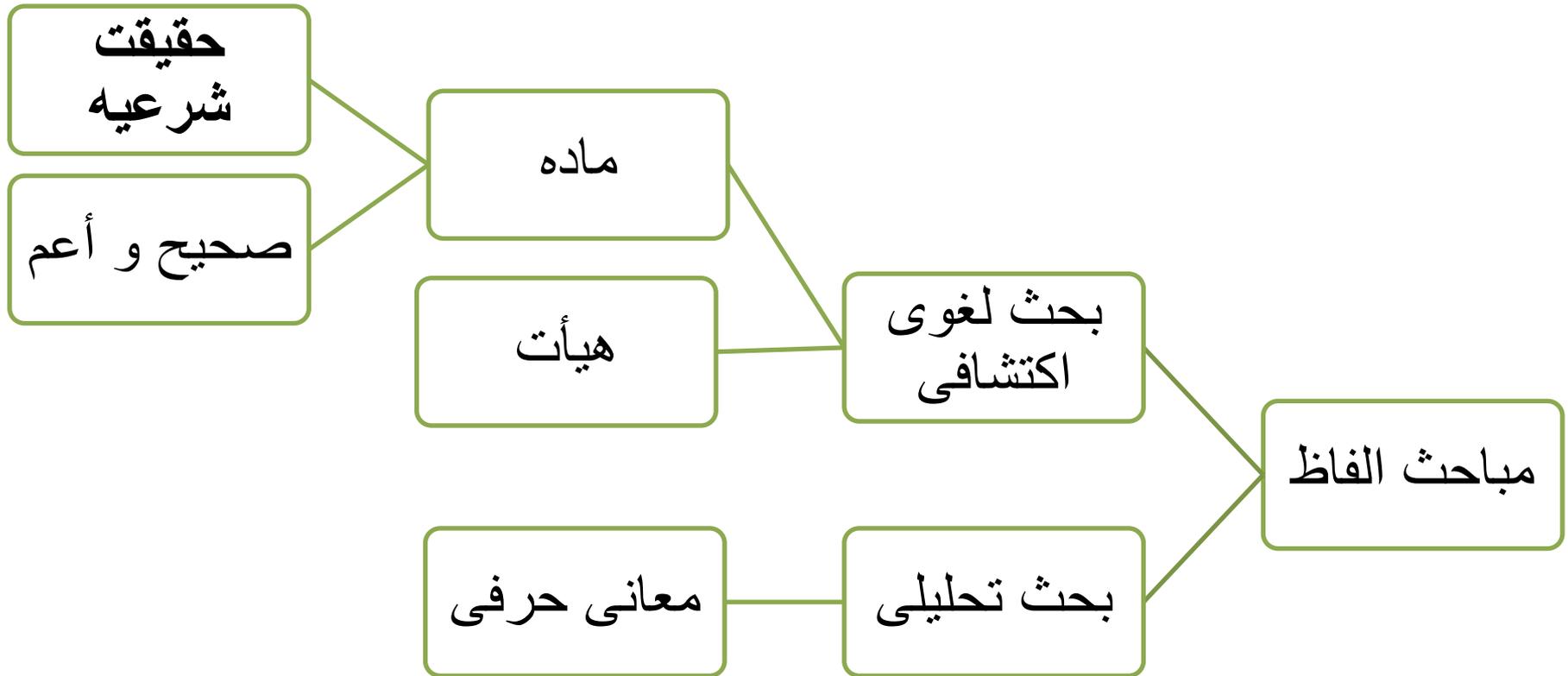
# علم أصول الفقه

٧٤

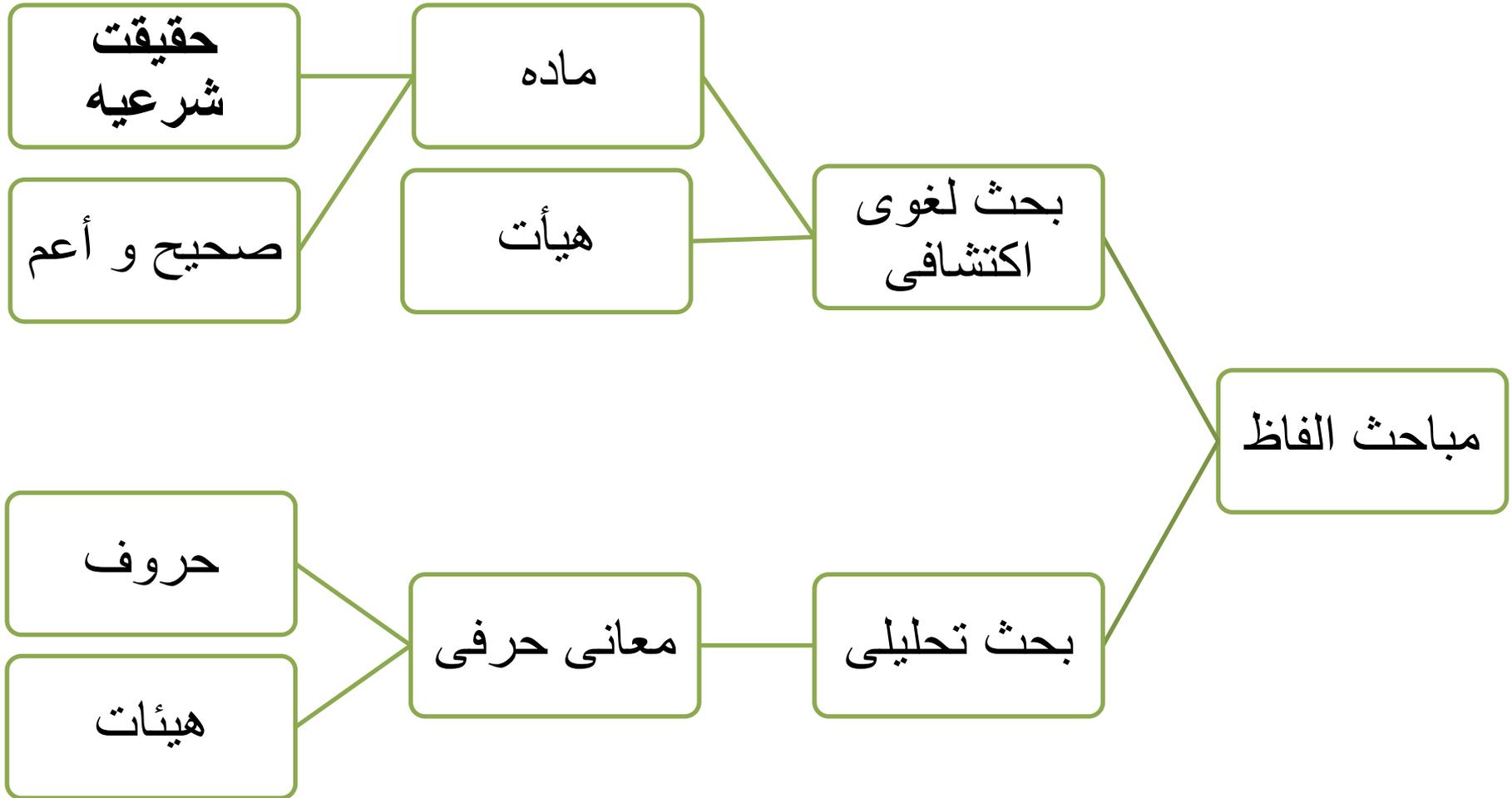
معاني حرفي ١٧-١٢-٩٤

دراسات الأستاذ:  
مهدي الهادي الطهراني

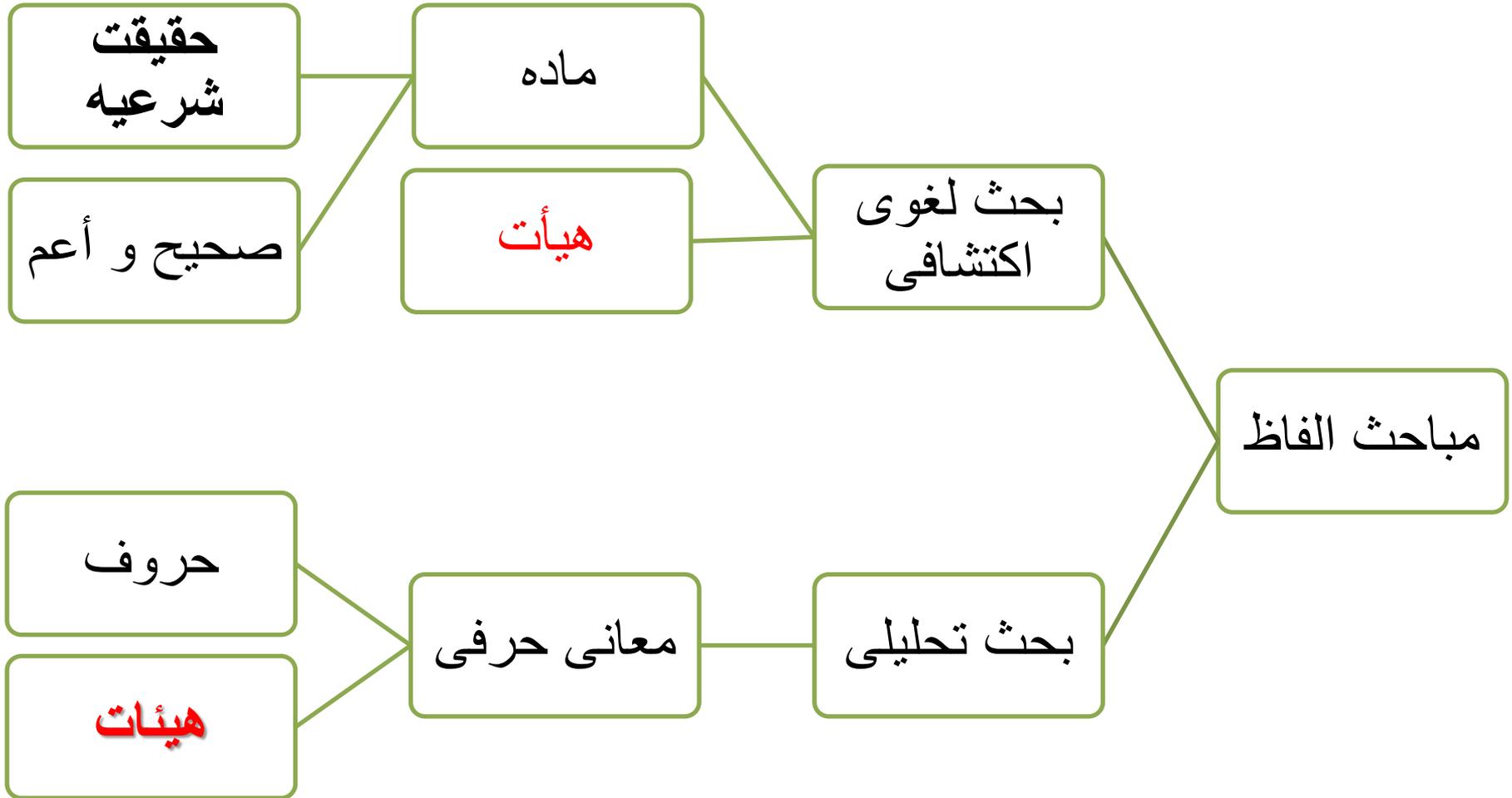
## ۲- تفاوت کار اصولی و لغوی در بحث الفاظ



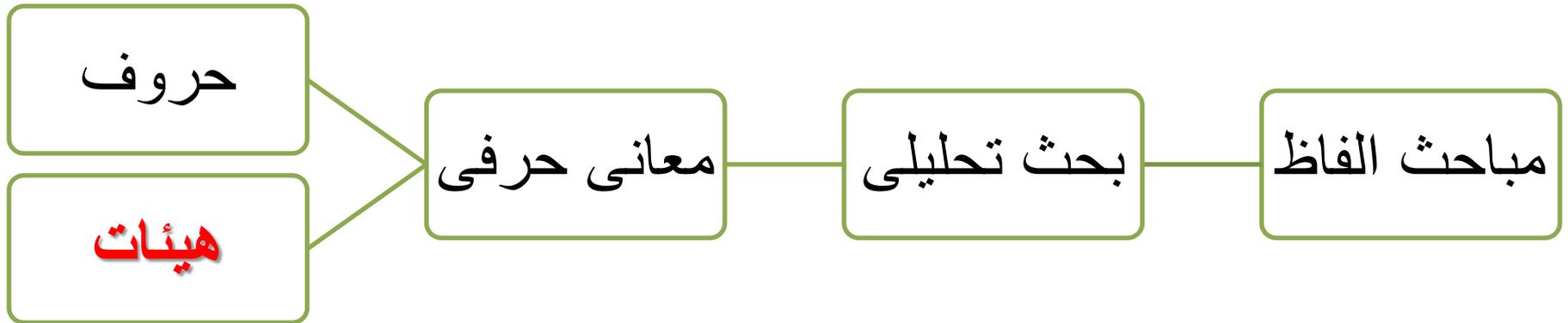
## ۲- تفاوت کار اصولی و لغوی در بحث الفاظ



## ۲- تفاوت کار اصولی و لغوی در بحث الفاظ



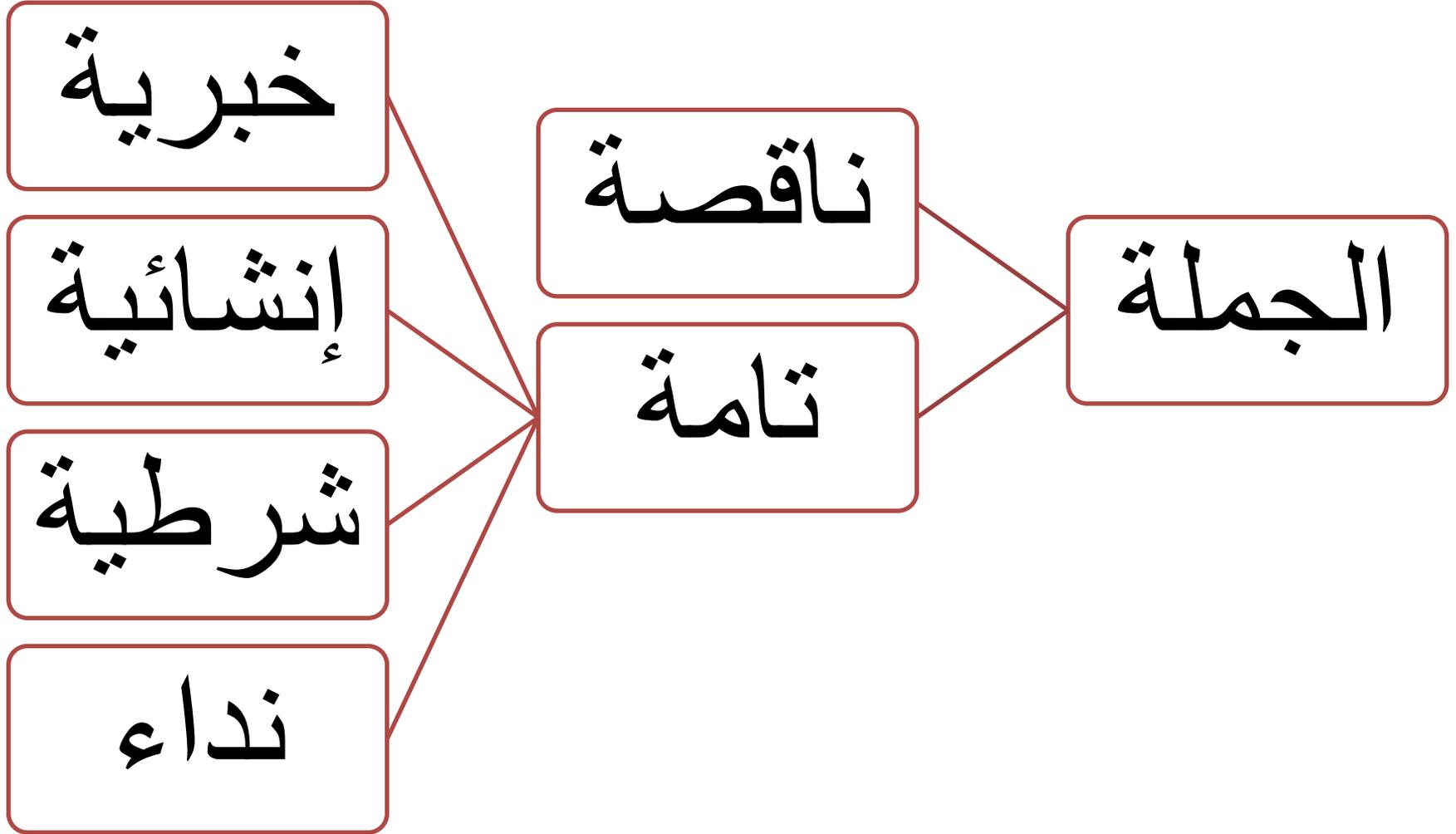
## ۲- تفاوت کار اصولی و لغوی در بحث الفاظ



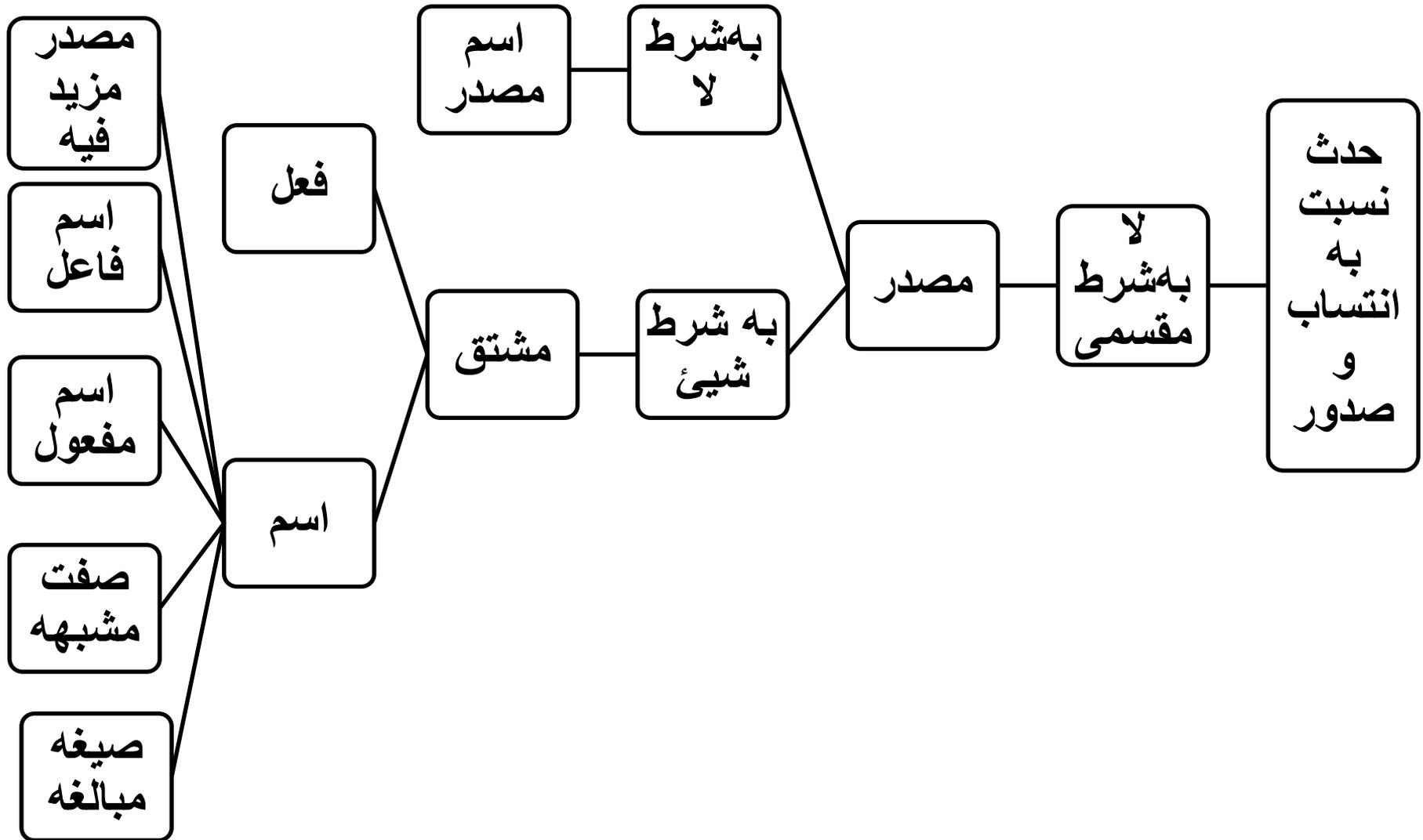
## ۲- تفاوت کار اصولی و لغوی در بحث الفاظ



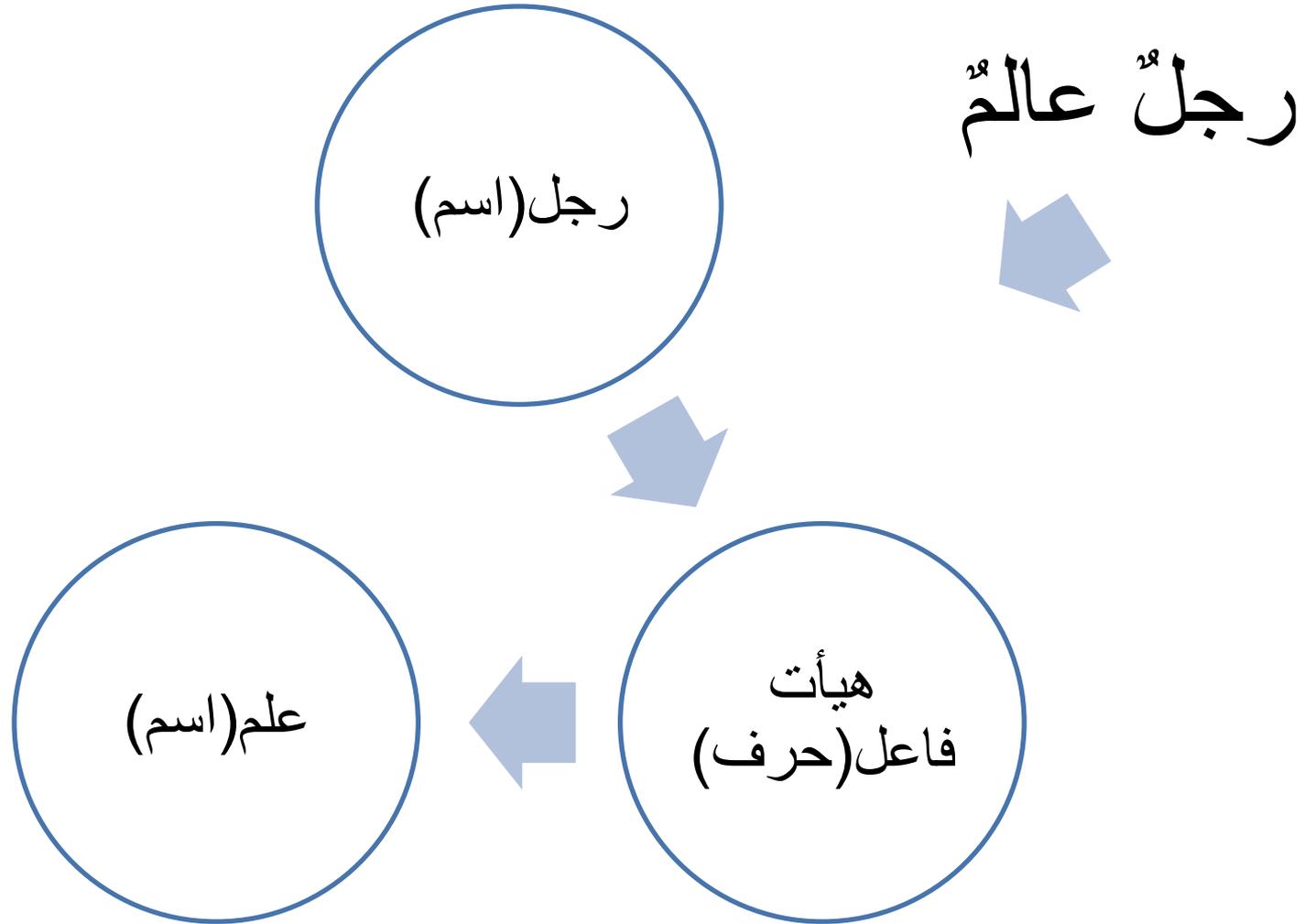
# البحوث اللفظية التحليلية



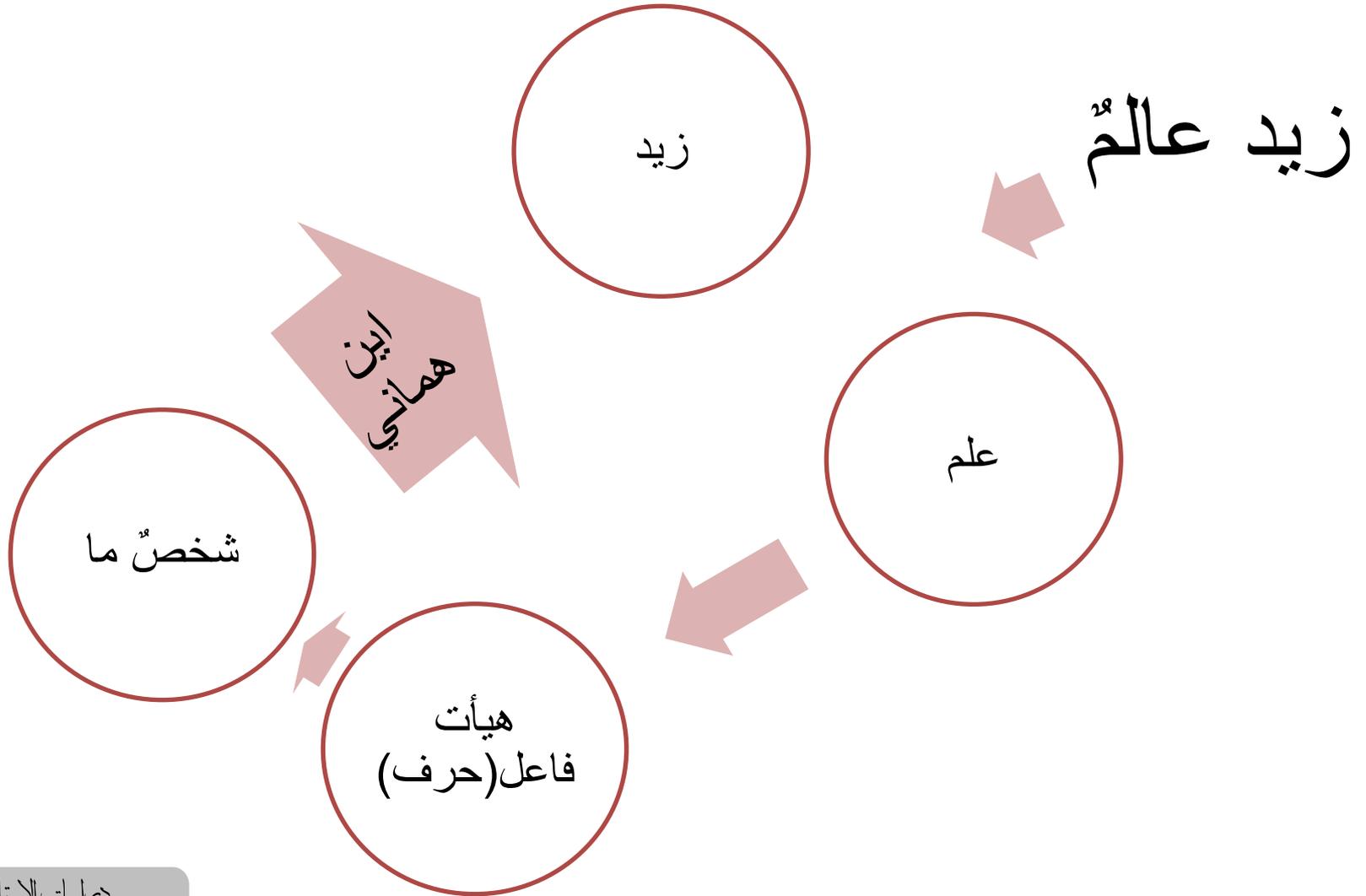
# نظر نهایی در مورد مصدر



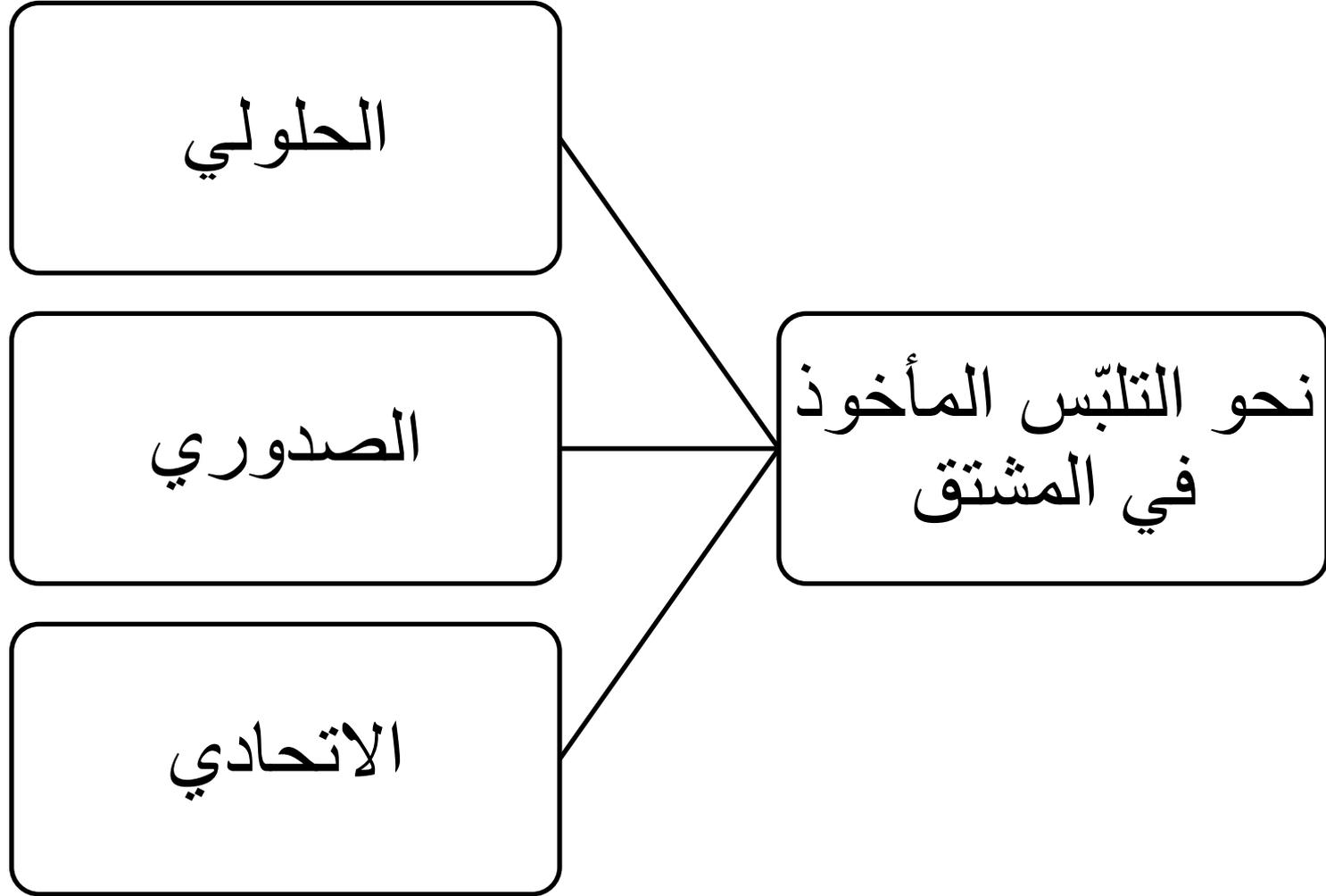
## صفت و موصوف



جمله اسميه



# نحو التلبس المأخوذ في المشتق



## نحو التلبس المأخوذ في المشتق

- و التحقيق: انَّ أنحاء التلبس هي أنحاء من النسب و لا يعقل الجامع الذاتى بينها،
- فدعوى: انَّ المأخوذ هو التلبس بجامعه غير صحيح. لأنَّ المقصود بالتلبس إن كان المعنى الاسمى له فمن الواضح أنه لا ينسب إلى الذهن من الكلمة، و إن كان المعنى الحرفى له فلا يتصور الجامع بين الحلول و الصدور و العينية بل يتعين أن تكون الكلمة موضوعة لأحد هذه الأنحاء و تستعمل فى الباقي بنحو من العناية أو موضوعة لكل واحد من تلك الأنحاء على نحو الوضع العام و الموضوع له الخاص على نحو لا تكون الكلمة من متحد المعنى.

## وضع المجموع الكلى للمركب

- وضع المجموع الكلى للمركب
- عرفنا سابقاً أن المركب يشتمل على مواد لمفرداته و هيئات إفرادية و هيئة حاصلة من ضمّ هذه المفردات بعضها إلى بعض. و بعد أن فرغوا عن أن كل واحد من هذه العناصر موضوع لمعناه و مساهم في تكوين المعنى الجملى المجموعى للكلام وقع البحث فى أنه هل يكون للمجموع من هذه العناصر المشتمل حتى على هيئة الجملة وضع خاص للمجموع من المعانى المتحصلة من تلك العناصر أو لا.

## وضع المجموع الكلى للمركّب

- و المعروف بين المحققين عدم وجود وضع من هذا القبيل و قد استدللّ لذلك بوجوه:

## وضع المجموع الكلي للمركب

- الأول: أنه لو ثبت هذا الوضع لزم استفادة المعنى و الانتقال إليه مرتين: مرة على سبيل التفصيل جزءاً جزءاً من ناحية وضع أجزاء الجملة و أخرى على سبيل الإجمال

## وضع المجموع الكلى للمركب

- و اللف من ناحية وضع المركب للمجموع المتحصّل من معاني أجزائه و هو خلاف الوجدان بل الذي يلزم في الحقيقة الانتقال إلى المعنى الجملى الإجمالى مرتين لأنّ معاني الأجزاء باعتبار اشتغالها على المعنى الحرفى الرابط لا تأتى إلى الذهن متفصلة بل مترابطة.

## وضع المجموع الكلى للمركب

- و يرد عليه: ان تعدد الانتقال بسبب تعدد الدال لا تعدد الوضع فان الوضع كما تقدّم هو القرن المؤكد بين اللفظ و المعنى فهو حيثية تعليلية للانتقال من اللفظ إلى المعنى، و اما السبب الباعث على تصوّر المعنى فهو نفس اللفظ فإذا كانت جملة واحدة طرفاً لقرنين مؤكدين، جملة تارة، و مفصلة أخرى، فليس هناك فى الذهن إلا سبب واحد لإثارة المعنى لأن الجملة بإجمالها و تفصيلها موجودة بوجود واحد. و إن شئت قلت: ان التعدد التحليلى للدال لا يوجب تعدد الوجود ذهنى للمعنى حقيقة.

## وضع المجموع الكلى للمركب

- الثاني: انّ لازم ذلك اجتماع لحاظين في آن واحد من قبل النفس أحدهما متعلّق بالمعنى الإجمالي، و الآخر متعلّق بالمعنى التفصيليّ و هو محال. و هذا الوجه واضح البطلان كبرى و صغرى.

## وضع المجموع الكلي للمركب

- الثالث: انّ وضع مواد المركب و هيئاته لأنحاء النسب و الربط يجدي لتحصيل المقصود فتكون إضافة وضع آخر للمركب على تلك الأوضاع لغواً صرفاً،

## وضع المجموع الكلى للمركب

- و التحقيق:
- انّ هذا يتمّ إذا افترضنا انّ بالإمكان استقلال الهيئات في كلّ جملة بالوضع لمعانيها الحرفية، و لكن سيأتي إن شاء الله تعالى أن الهيئات و الحروف الموضوعة للنسب الناقصة يستحيل استقلالها في الوضع بل لا بدّ أن تكون موضوعة تبعاً لوضع الجملة ككل، و معه لا لغوية في وضع المجموع للمجموع. و يأتي توضيح الحال في ذلك عند الكلام في تشخيص وضع الحروف و الهيئات و نوعه.

## الأسماء المبهمة

- الأسماء المبهمة
- و قد شمل بحث الأصوليين و تحليلهم المبهمات من الأسماء، كأسماء الإشارة و الضمائر و الموصولات، لشباهتها بالحروف في عدم تحدد معناها بصورة مستقلة عن غيرها، و إن كانت تختلف عنها في إمكان وقوعها محكوماً به و حملها على الذات.

## الأسماء المبهمة

- و لناخذ اسم الإشارة «هذا» محوراً للحديث و على ضوءه يفهم الحال فى سائر المبهمات و قد ذكر المحقق الخراسانىّ (قده) أن «هذا» تدلّ على نفس ما تدلّ عليه كلمة المفرد المذكور، غاية الأمر: أنّها وضعت ليشار بها إلى المعنى و من أجل ذلك يكون استعمالها مساوفاً لتشخيص المعنى بسبب الإشارة من دون أن تؤخذ الإشارة قيماً فى المعنى الموضوع له.

## الأسماء المبهمة

- و اعترض عليه السيد الأستاذ - دام ظلّه - : بأننا لو سلّمنا اتحاد المعنى الحرفى و الاسمى ذاتاً و اختلافهما باللحاظ لم نسلم ما أفاده فى المقام، و ذلك لأن لحاظ المعنى فى مرحلة الاستعمال أمر ضرورى فلا يلزم على الواضع أن يجعل لحاظ المعنى آلياً كان أو استقلالياً قيماً للموضوع له بل هو لغو بعد ضرورة وجوده،

## الأسماء المبهمة

- وهذا بخلاف أسماء الإشارة و نحوها فان الإشارة إلى المعنى ليست ممّا لا بدّ منه في مرحلة الاستعمال فلا بدّ من أخذه قيداً في المعنى الموضوع له، و ذلك بأن يقال انّ اسم الإشارة «هذا» وضع للدلالة على قصد تفهيم المفرد المذكور في حالة الإشارة إليه و ليس المراد بذلك وضعه لمفهوم المفرد المذكور بل لواقعه على نحو الوضع العام و الموضوع له الخاصّ.

## الأسماء المبهمة

- وكلّ من اعترض السيد الأستاذ على صاحب الكفاية و مختاره و مدعى صاحب الكفاية محل نظر، أمّا الأول فلأنّ عدم أخذ الإشارة قيدياً في الموضوع له ليس معناه إطلاق الوضع من ناحيتها بل أخذها قيدياً في نفس العلة الوضعية بناء على التصورات المشهورة القائلة بإمكان ذلك، و لو لا هذا لما تمّ مدعى صاحب الكفاية في باب الحروف أيضاً فان تصحيحه يتوقف على أخذ اللحاظ الآلي قيدياً في العلة الوضعية.

## الأسماء المبهمة

- و دعوى: الفرق بين البابين كما أفيد لأنّ اللحاظ ضرورى و الإشارة غير ضرورية.
- مدفوعة بأن ما هو ضرورى أصل اللحاظ لا آليته بالخصوص فآلية اللحاظ كالإشارة أمر غير ضرورى و لا يمكن فرض تقوم الاستعمال به بالخصوص و إباطه عن الاستقلالية إلّا بأخذه قيّداً فى الوضع بوجه من الوجوه.
- و أمّا الثانى: فإنه يرد عليه: أولاً - ان لازم كون كلمة هذا موضوعة للمفرد المذكور على نحو الوضع العام و الموضوع له العام الترادف بين هذا و المفرد المذكور مع انه خلاف الوجدان، و ثانياً: ما تقدّم منا من ان تقييد العلقة الوضعية لا معنى له.

## الأسماء المبهمة

- و أما الثالث: فلأن أخذ واقع الإشارة في المدلول معناه كون الدلالة تصديقية، و هذا يناسب مسلك التعهد و لكنه لا يناسب ما هو التحقيق من أن الدلالة الوضعية تصويرية بحتة محفوظة حتى عند النطق بالكلمة بدون قصد و شعور.

## الأسماء المبهمة

- فالصحيح ان كلمة هذا تستبطن الإشارة بوجه من الوجوه بشهادة الوجدان اللغوي، و لكن استبطنها لذلك ليس بوضعها لمفهوم الإشارة لوضوح التغاير بين هذا و الإشارة على حدّ التغاير بين من و مفهوم النسبة الابتدائية، فان مفهوم الإشارة ليس إشارة كما ان مفهوم النسبة ليس نسبة و ليس أيضا بوضعها لواقع الإشارة الذي هو فعل من النفس و نحو توجه خاص لأن هذا يعنى كون الكلمة ذات مدلول تصديقي بحسب وضعها و هو خلف المبنى، و ليس أيضا بوضعها للمقيد بهذا الواقع، لا على نحو دخول القيد و التقييد معاً، و لا على نحو خروج القيد مع دخول التقييد لنفس المحذور

## الأسماء المبهمة

- بل توضيح هذا الاستبطان:
- انّ الإشارة نحو نسبة و ربط مخصوص بين المشير و المشار إليه و النسبة الإشارية مع مفهوم الإشارة كالنسبة الابتدائية مع مفهوم الابتدائية، و كما أن النسبة الابتدائية لها صورة ذهنية في مرحلة المدلول التصوري كذلك تلك النسبة الإشارية، و لفظة هذا موضوعه لكل مفهوم مفرد مذكر واقع طرفاً لهذه النسبة الإشارية لا بمعنى انّ الواقع الخارجى للإشارة مأخوذ ليلزم انقلاب الدلالة الوضعيّة إلى تصديقية، بل الإشارة بما هي أمر نسبي تصوري مأخوذة على حدّ سائر النسب الحرفية في مرحلة المدلول التصوري.

## الأسماء المبهمة

- و نفس الشيء يقال في التخاطب أيضا فإنه يحقق نسبة معينة تخاطبية على الوجه المذكور و هكذا.
- و على هذا الأساس يكون الوضع في المبهمات من قبيل الوضع العام و الموضوع له الخاص.

### ٣- كيفية الوضع في الحروف و الهيئات

موضوع  
(لفظ)

موضوع  
له (معنا)

وضع

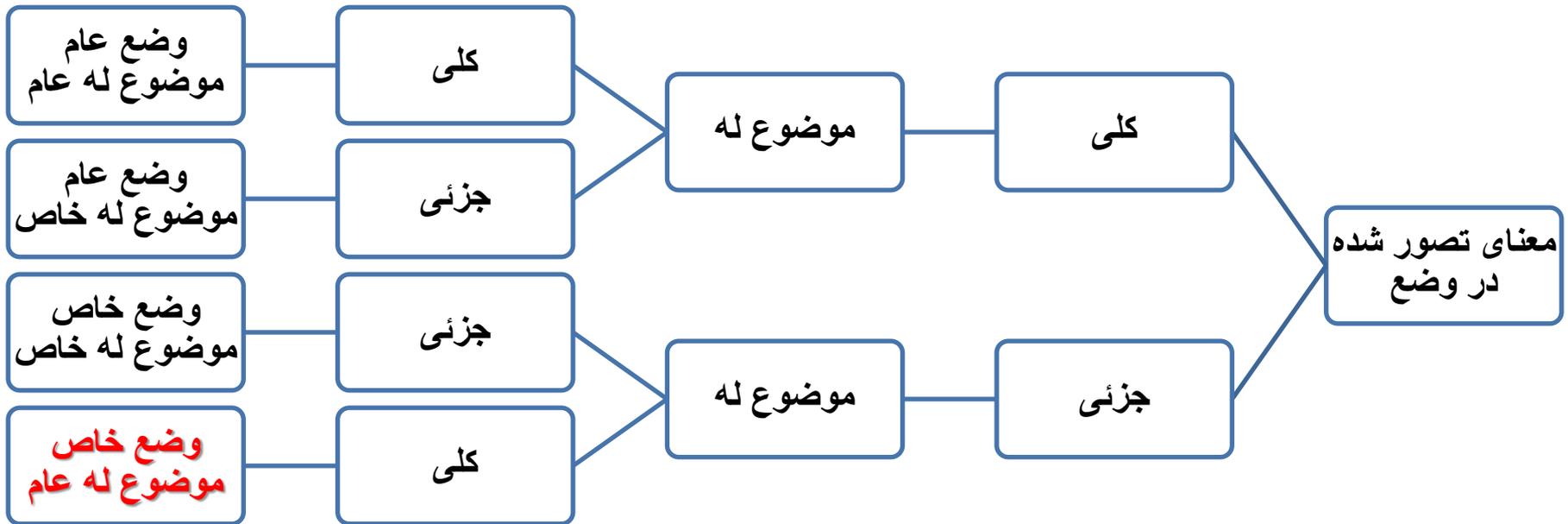
### ٣- كيفية الوضع في الحروف و الهيئات

شخصي

نوعى

الوضع به  
لحاظ موضوع

### ۳- كيفية الوضع في الحروف و الهيئات



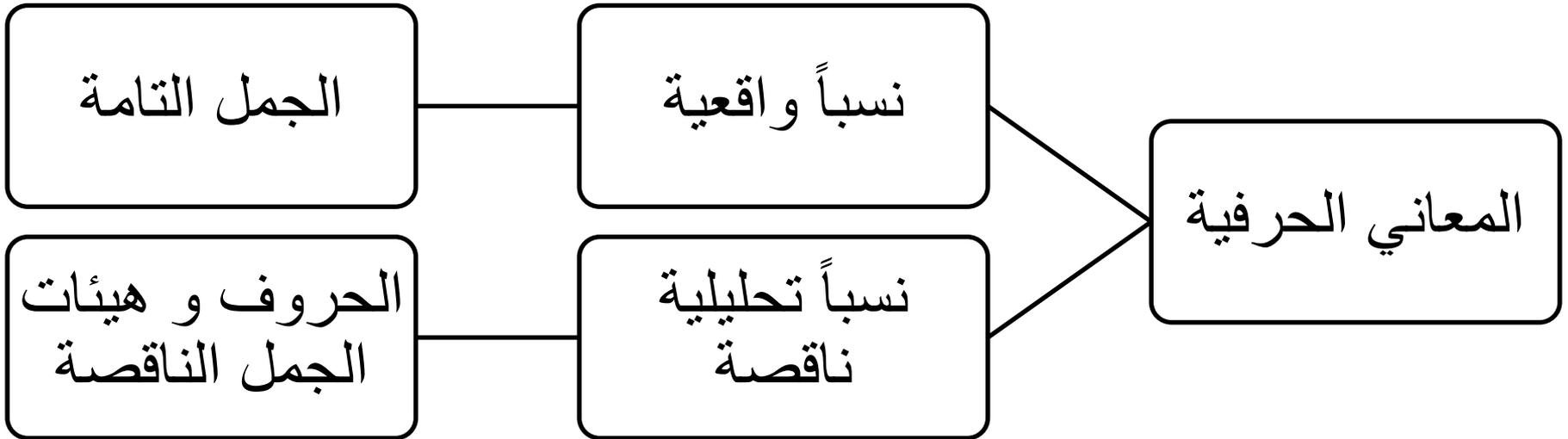
### ٣- كيفية الوضع في الحروف و الهيئات

- الأولى: من ناحية المعنى الموضوع له فيبحث ان وضعها هل هو من الوضع العام و الموضوع له العام كما في أسماء الأجناس أو من الوضع العام و الموضوع له الخاص.
- و الثانية: من ناحية اللفظ الموضوع فيبحث ان وضعها هل هو وضع شخصي أو نوعي.

## ١- من ناحية المعنى الموضوع له

- ١- من ناحية المعنى الموضوع له
- أمّا من الناحية الأولى: فالكلام فيها يشمل كلّ الحروف و الهيئات التي تدلّ على معنى حرفي،
- و أمّا ما كان منها موضوعاً لمفهوم اسمي كالمشتق بناء على التركيب بالنحو المتقدم فهو خارج عن محل البحث لأنّ حاله حال سائر أسماء الأجناس في كونها موضوعة بالوضع العام و الموضوع له العام.

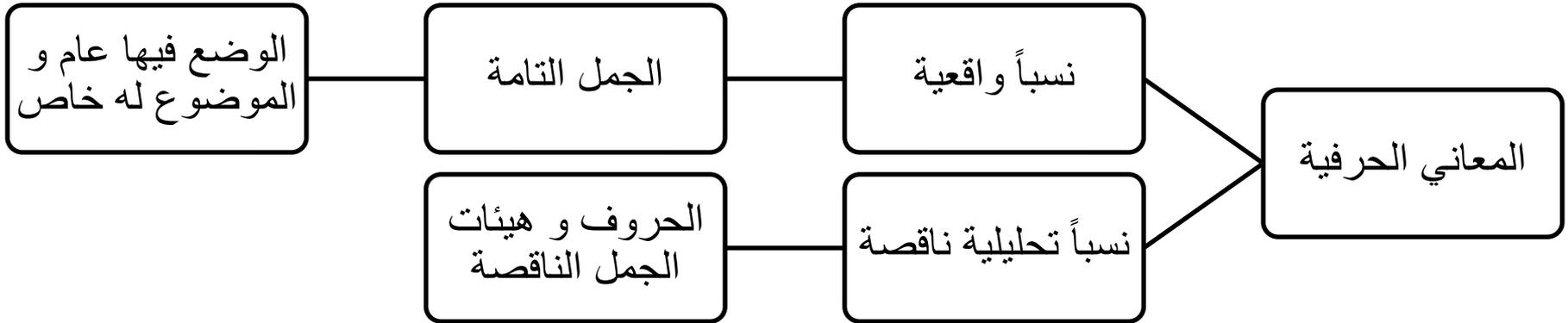
# ١- من ناحية المعنى الموضوع له



## ١- من ناحية المعنى الموضوع له

- و تحقيق الحال فى هذه الناحية: انّ المعانى الحرفية،
- تارة: تكون نسباً واقعية و هى مداليل الجمل التامة.
- و أخرى: نسباً تحليلية ناقصة و هى مداليل الحروف و هيئات الجمل الناقصة.

## ١- من ناحية المعنى الموضوع له



## ١- من ناحية المعنى الموضوع له

- أمّا النسب الواقعية فالصحيح أنّ الوضع فيها عام و الموضوع له خاص إلا أنّ العمومية و الخصوصية لا يرادّ منهما العمومية و الخصوصية بلحاظ الصدق الخارجى لوضوح أنّ هذه النسبة الواقعية ذهنية و ليست خارجية، بل لا يعقل تحقق النسبة التصادقية و الإضرابية فى الخارج على ما برهنا عليه فيما سبق.

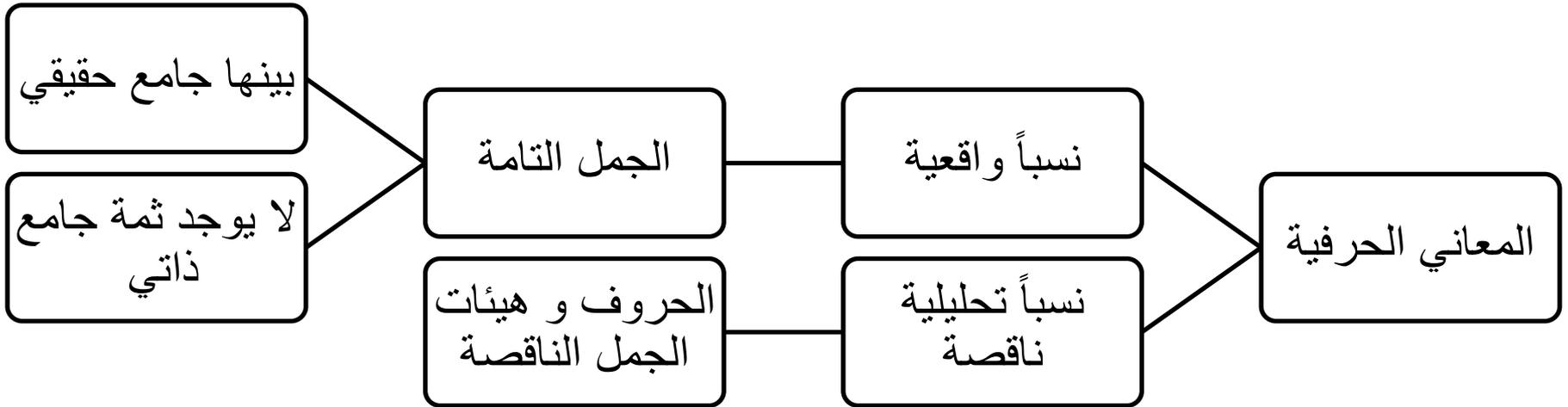
## ١- من ناحية المعنى الموضوع له

- كما أنّ ما جاء في تعبير المحقق النائيني (قدس سره) في تفسير العمومية و الخصوصية من أنّ الخصوصية تعني دخول تقييد المعنى الحرفي بطرفيه في المعنى الموضوع له و ان خرج عنه ذات الطرفين و العمومية تعني خروج التقييد بالأطراف أيضا عن المعنى الموضوع له ليس بصحيح،

## ١- من ناحية المعنى الموضوع له

- إذ ليس لنا في المعاني الحرفية النسبية زائداً على نفس النسبة التي هي التقييد أمران قيد و تقييد أو طرف و تقييد آخر بينه و بين النسبة لكي يبحث عن خروج التقييد عن حریم المعنى الموضوع له و دخوله فيه، فان امتياز المعنى الحرفي عن المعنى الاسمي في أنه بذاته تقييد و ربط فلا يحتاج إلى تقييد آخر يربطه بطرف و إلا لا يحتاج ذلك الربط إلى ربط آخر و هكذا.

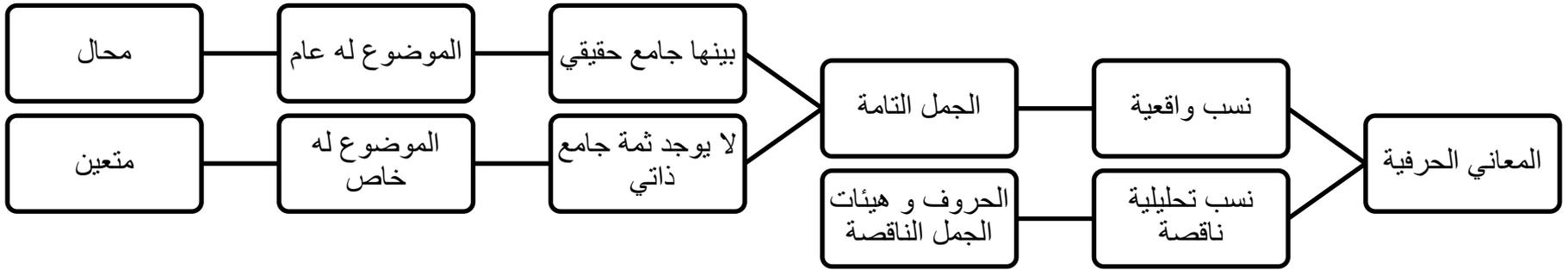
# ١- من ناحية المعنى الموضوع له



## ١- من ناحية المعنى الموضوع له

- و إنما المقصود العمومية و الخصوصية بلحاظ عالم الذهن نفسه، أى ان أفراد هذه النسب الواقعية فى الذهن هل يكون فيما بينها جامع حقيقى تكون نسبته إليها نسبة الكلّى إلى مصاديقه فى نفس هذا العالم لكى يعقل وضع الجملة بإزاء ذلك الجامع أو لا يوجد ثمة جامع ذاتى بين النسب فلا بدّ من وضع الجملة بإزاء مصاديق النسب الموجودة فى صقع الذهن.

# ١- من ناحية المعنى الموضوع له



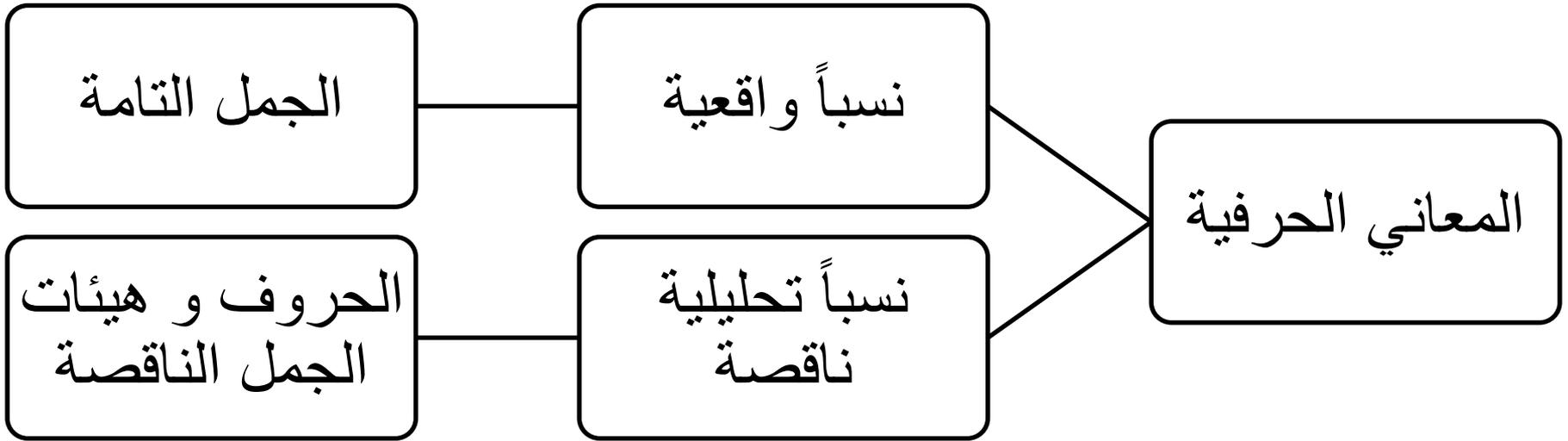
## ١- من ناحية المعنى الموضوع له

- فعلى الأول يكون الموضوع له عاماً و على الثانى يكون خاصاً، و قد تقدّم فيما سبق البرهان على استحالة وجود جامع حقيقى بين النسب الواقعية.
- فيتعين أن يكون الموضوع له خاصاً فى الجمل الموضوعه بإزاء النسب الواقعية.

# ١- من ناحية المعنى الموضوع له



# ١- من ناحية المعنى الموضوع له



## ١- من ناحية المعنى الموضوع له

- و أمّا النسب الناقصة، و التي هي نسب أوليّة موطنها الأصلي هو الخارج لا الذهن و لذلك كانت تحليلية - عليّ ما تقدّم - فالبحث عنها يكون من حيث الوضع و الموضوع له معاً

## ١- من ناحية المعنى الموضوع له

- فان ما يوضع بإزاء هذه النسب كما يكون مدلوله ضمناً تحليلياً كذلك يكون وضعه ضمناً، لأن وحدة الوجود الذهني المدلول عليه بجملة «نار في الموقد» يستدعي أن لا تكون هناك دلالات و انتقالات ذهنية ثلاثة للجملة بنحو تعدد الدال و المدلول بل ليس هناك إلا مدلول واحد و دال واحد
- و ذلك لأن الوضع ليس إلا القرن الموجب للدلالة. و ليست الدلالة إلا السببية في عالم التصور و اللحاظ بين اللفظ و المعنى، و السبب دائماً هو الوجود الفعلي و لا يعقل أن يستقل جزؤه التحليلي بالسببية فما لا استقلال له في الوجود لا استقلال له في السببية و الموجدية.

## ١- من ناحية المعنى الموضوع له

- فهناك إذن وجود واحد و موجدية واحدة و بالتالى وضع واحد و هذا يعنى ان الوضع فى الحروف و الجمل الناقصة وضع ضمنى كما ان مدلولها ضمنى تحليلى، بمعنى ان الواضع قد وضع كلمة «نار» لمعناها الاسمى المستقل و كلمة «موقد» لمعناها الاسمى أيضا ثم وضع جملة «نار فى الموقد»- و لو بنحو الوضع النوعى المشار به إليهما إجمالاً- للمعنى الوجدانى المتضمن بالتحليل لأجزاء ثلاثة.

## ١- من ناحية المعنى الموضوع له

- و من الواضح انّ الموضوع له في الحروف و نحوها خاص أيضاً لأنّ الواضع قد وضعها لواقع تلك الحصص و الصور الوحدانية المحتوية على النسبة التحليلية و لم يضعها لمفهوم الظرفية الاسمي مثلاً، لما تقدّم من أنّ هذا المفهوم ليس جامعاً حقيقياً ذاتياً لتلك النسب و التخصيصات.

## ١- من ناحية المعنى الموضوع له

- و المراد من الوضع العام و الموضوع له الخاصّ هنا الحصص بمعنى انّ الواضع يتصوّر مفهوم الحصّة الخاصة المشتملة على الظرف و المظروف و نسبة الظرفية التحليلية و يضع الحرف أو الهيئة لواقع تلك الحصص فجملة «نار في الموقد» مثلاً موضوعاً لهذه الحصّة من الظرفية المتقوّمّة بوجود ذهني واحد للنار و الموقد و الظرفية بينهما و هي حصّة غير النسبة الظرفية في جملة «زيد في الحديقة» المتقومة بوجود ذهني آخر، و امّا أفراد و مصاديق «نار في الموقد» الخارجية فليس الوضع بلحاظها خاصاً كما كان في النسب الواقعية الذهنية لأنّ ذلك الوجود الذهني الواحد ليس متضمناً على نسبة واقعية حتى يكون متشخصاً و متقوّمّاً بأطرافها.

## ١- من ناحية المعنى الموضوع له

- تصوير الوضع العام و الموضوع له العام فى الحروف
- هذا هو المختار فى تحقيق الأوضاع للمعانى الحرفية. و من الجدير بالذكر بهذا الصدد محاولة قام بها المحقق العراقى (قدس سره) لتصوير كون وضع الحروف من الوضع العام و الموضوع له العام.

## ١- من ناحية المعنى الموضوع له

- و حاصل المحاولة: انّ الحرف موضوع للقدر المشترك الجامع بين الجزئيات و لكنّه سنخ جامع لا يمكن تصوّره إلّا في ضمن الخصوصيات خلافاً للجامع في المفاهيم الاسمية التي وضعت لها أسماء الأجناس حيث انه سنخ جامع قابل للورود في الذهن مجرداً عن الخصوصيات

## ١- من ناحية المعنى الموضوع له

- و بذلك يتصوّر الوضع العام و الموضوع له العام في الحروف بافتراض جامع من ذلك القبيل يكون هو مفاد الحرف و تكون الخصوصية مستفادة من دال آخر على طريقة تعدد الدال و المدلول و الدليل على أن وضع الحروف على هذا الوجه تبادر الحيثية المشتركة من الحرف في موارد استعماله. و لنا حول هذا الكلام عدة تعليقات.

## ١- من ناحية المعنى الموضوع له

- الأول: انَّ المشكلة في تصوير الجامع لم تكن عبارة عن أنَّ النسبة الابتدائية مثلاً لا يمكن أن ترد إلى الذهن إلَّا توأمًا مع الخصوصيات حتى يقال ان هذا لا ينفي تعقل الجامع لعدم توقف الجامع على تعقل وروده مجرداً إلى الذهن، فالطبيعة اللابشرط المقسمي جامع بين الطبيعة اللابشرط القسمي و الطبيعة الملحوظة بشرط شيء و مع هذا فإنها لا ترد إلى الذهن إلَّا في ضمن إحدى الحصتين،

## ١- من ناحية المعنى الموضوع له

- بل المشكلة في تصوير الجامع هي ان كل نسبة متقومة ذاتاً و تقرراً  
بطرفيها، فإذا أريد انتزاع جامع ذاتي بين نسبتين فان تحفظنا على  
خصوصية الطرفين لكل نسبة استحالة الحصول على جامع لتباين  
الخصوصيات، و ان ألغينا خصوصية الطرفين لم تبق نسبة إذ لا تقرر  
للنسبة إلا بطرفيها فلا يمكن الحصول على جامع بين النسبتين،

## ١- من ناحية المعنى الموضوع له

- و على هذا الأساس فالجامع الذي يفترض المحقق العراقي (قده) أنه لا يرد إلى الذهن إلا مع الخصوصيات إن كان في تقريره الماهوى مستقلاً فهذا خلاف البرهان المذكور و إلا فهو مساوق لعدم الجامع.

## ١- من ناحية المعنى الموضوع له

- الثاني: أنا لو سلّمنا تعقل الجامع المذكور الذي أفاده فهذا لا يفيد في إثبات كون الإفادة بنحو تعدد الدال، لأنّ تعدد الدال و المدلول أنّما يتعقل في فرض يمكن فيه تعدد الانتقال و هو في المقام غير معقول لأنّ المفروض عدم إمكان الانتقال إلى الجامع إلّا في ضمن الخاصّ و مع وحدة الانتقال لا معنى لتعدد الدال بل و لا لتعدد الوضع.

## ١- من ناحية المعنى الموضوع له

- الثالث: انّ استدلاله على مدعاه (قدس سره) بشهادة الوجدان بتبادر الحيثية المشتركة غير واضح لأنّ الحيثية المشتركة لا يمكن أن ترد إلى الذهن إلّا في ضمن الخاصّ كما افترضه، و عليه فان ادعى شهادة الوجدان بعدم الانتقال إلى الخصوصية فهو خلف الفرض، و ان ادعى شهادة الوجدان بعدم الانتقال من ناحية نفس الحرف إلى الخصوصية فهذا لا ينافي ما ندّعيه من كون الحرف موضوعاً بوضع ضمنى على نحو الوضع العام و الموضوع له الخاصّ فان مقتضى ذلك ان الخصوصية مستفادة من المجموع لا من الحرف مستقلاً.

## ١- من ناحية المعنى الموضوع له

- و بالإمكان صياغة برهان آخر على مدّعي المحقق العراقي مركب من أمرين:

## ١- من ناحية المعنى الموضوع له

- أحدهما: وجداني، و هو إدراك وجود تشابه بين النسب الابتدائية على نحو لا يوجد بين نسبة ابتدائية و نسبة ظرفية. و الآخر: برهاني، و هو ان كل تشابه بين أمرين يرجع لا محالة إلى اشتراكهما في حيثية واحدة إذ مع التباين في كل الحثيات لا يبقى فرق بين مباين و مباين، فإذا تقرر هذان الأمران يستكشف على أساسهما وجود حيثية مشتركة بين النسب الابتدائية، و هذه حيثية ليست عرضية و طارئة لوضوح ان التشابه ملحوظ بين النسبتين الابتدائيتين بقطع النظر عن أي عارض و طارئ و لا يمكن تصور زوال التشابه بزوال هذا العارض أو ذاك فيتعين أن تكون حيثية المشتركة ذاتية و بذلك يثبت الجامع الحقيقي بين النسبتين.

## ١- من ناحية المعنى الموضوع له

- و بيان آخر: إن النسب الابتدائية مثلاً ينتزع منها جميعاً مفهوم اسمى واحد
- بحوث فى علم الأصول، ج ١، ص: ٣٤٣

## ١- من ناحية المعنى الموضوع له

- و لا يمكن انتزاع مفهوم واحد من المتباينات بما هي متباينات، فحينما ينتزع مفهوم واحد من أفراد عديدة فلا بدّ أن يكون منتزعاّ أمّا بلحاظ مرتبة ذاتها فيكون جامعاّ ذاتيّا، أو بلحاظ مرتبة عرض من أعراضها و شأن من شؤونها فيكون جامعاّ عرضيّا، و الثاني في المقام باطل لما أشرنا إليه فيتعيّن الأول.

## ١- من ناحية المعنى الموضوع له

- و ينحصر الجواب على هذا البرهان: بإنكار مرجعية التشابه حتماً إلى الاشتراك في جامع إلّا فيما كان له تقرر ماهوى في مرتبة سابقة على الوجود و أمّا ما كان تقررّه في طول صقع الوجود فلا يرجع التشابه و التقارب فيه إلى الاشتراك في جامع مفهومي حقيقي كما هو الحال في أنحاء الوجود نفسها و لو كان لا بدّ من جامع كذلك في كل تشابه لزم عند تطبيق ذلك على النسب افتراض اشتمالها على جامع ذاتي محفوظ في تمام النسب و جامع ذاتي آخر محفوظ في خصوص النسب الابتدائية مثلاً، و بهذا تكون النسبة الابتدائية مركبة من جزئين و هذان الجزءان بنفسيهما بينهما تشابه بالضرورة في مقابل ما لا يدخل في تكوين النسبة من مفاهيم فلا بدّ انسياقاً مع البرهان المذكور من افتراض جامع ذاتي بينهما و هكذا.